

No. 34228

CHINA
and
EGYPT

Agreement concerning the encouragement and reciprocal protection of investments. Signed at Beijing on 21 April 1994

*Authentic texts: Chinese, Arabic and English.
Registered by China on 12 December 1997.*

CHINE
et
ÉGYPTE

Accord relatif à la promotion et à la protection réciproque des investissements. Signé à Beijing le 21 avril 1994

*Textes authentiques : chinois, arabe et anglais.
Enregistré par la Chine le 12 décembre 1997.*

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

中华人民共和国政府和阿拉伯埃及共和国政府 关于鼓励和相互保护投资协定

中华人民共和国政府和阿拉伯埃及共和国政府(以下称“缔约双方”),

为缔约一方的投资者在缔约另一方领土内的投资创造有利条件,

认识到相互鼓励、促进和保护此种投资将有助于促进投资者投资的积极性和增进两国的繁荣,

愿在平等互利原则的基础上,加强两国间的经济合作,

达成协议如下:

第一条

定 义

本协定内:

一、“投资”一词系指缔约一方投资者依照缔约另一方的法律和法规在缔约另一方领土内所投入的各种财产。特别是,但不限于:

(一)动产、不动产及其他财产权利,如抵押权、留置权或质权、用益权和类似权利;

(二)公司的股份、股票、债券和任何其他形式的参股;

(三)金钱请求权或其他根据合同与投资有关的具有经济价值的行为请求权;

(四)著作权、工业产权、专有技术和商誉；

(五)法律或法律允许通过合同赋予的经营特许权，包括勘探、耕作、提炼或开发自然资源的特许权。

二、“投资者”一词，在缔约任何一方系指：

(一)根据缔约一方法律、具有其国籍的自然人；

(二)依照缔约一方的法律设立，其住所在该缔约一方的领土内的经济实体。

三、“收益”一词系指由投资所产生的款项，特别是，但不限于利润、利息、资本利得、股息、提成费或酬金。

第二条

促进和保护投资

一、缔约一方应鼓励缔约另一方的投资者在其领土内投资，为此创造良好条件，并有权行使法律赋予的权力接受此种投资。

二、缔约任何一方的投资者在缔约另一方领土内的投资，应始终受到公正和公平的待遇和持久的保护和保障。缔约各方同意，在不损害其法律和法规规定的条件下，对缔约另一方的投资者在其领土内对投资的管理、维持、使用、享有或处置不得采取不合理的或歧视性的措施。缔约各方应遵守其对缔约另一方投资者的投资可能已同意的义务。

第三条

投资待遇

一、缔约任何一方的投资者在缔约另一方的领土内的投资和与投资有关的活动应受到公正与公平的待遇和保护。

二、本条第一款所述的待遇和保护不应低于给予第三国投资者的投资及与投资有关的活动的待遇和保护。

三、本条第一款和第二款所述的待遇和保护，不应包括缔约另一方依照关税同盟、自由贸易区、经济联盟、避免双重征税协定和为了方便边境贸易而给予第三国投资者的投资的任何优惠待遇。

四、如果缔约一方根据其法律和法规给予缔约另一方投资者的投资或与投资有关的活动的待遇较本协定的规定更为优惠，应从优适用。

第四条

国有化或征收

一、缔约任何一方不应对缔约另一方的投资者在其领土内的投资采取征收、国有化或其他类似措施(以下称“征收”),除非符合下列条件:

- (一)为了公共利益;
- (二)依照国内法律程序;
- (三)非歧视性的;
- (四)给予补偿。

二、本条第一款(四)所述的补偿,应等于宣布征收前一刻被征收的投资财产的价值,并包括直至付款之日的适当利息,应是可以兑换的和自由转移的,补偿的支付不应无故迟延。

第五条 损失的补偿

缔约一方的投资者在缔约另一方领土内的投资,如果由于战争、全国紧急状态、暴乱、骚乱或其他类似事件而遭受损失,若缔约另一方采取补偿等有关措施,其给予该投资者的待遇不应低于给予第三国投资者的待遇。

第六条

转 移

一、缔约任何一方应在其法律和法规的管辖下,保证缔约另一方投资者转移在其领土内的投资和收益,包括:

- (一)资本和维持或扩大投资所用的追加款项;
- (二)利润、股息、利息及其他合法收入;
- (三)投资的全部或部分清算款项;
- (四)与投资有关的贷款协议的偿还款项;
- (五)本协定第一条第一款第(四)项的提成费;
- (六)技术援助或技术服务费、管理费;
- (七)有关承包工程的支付;
- (八)在缔约一方的领土内依照其法律和法规从事与投资有关活动的缔约另一方国民的收入。

二、上述转移应依照转移之日接受投资缔约一方通行的汇率进行。

第七条

代位

如果缔约一方或其代表机构对其投资者在缔约另一方领土内的某项投资做了担保，并据此向投资者作了支付，缔约另一方应承认该投资者的权利或请求权转让给了缔约一方或其代表机构，并承认缔约一方或其代表机构对上述权利或请求权的代位。代位的权利或请求权不得超过原投资者的原有权利或请求权。

第八条

缔约双方之间的争端

一、缔约双方对本协定的解释或适用所产生的争端应尽可能通过外交途径协商解决。

二、如在六个月内通过协商不能解决争端，根据缔约任何一方的要求，可将争端提交专设仲裁庭。

三、专设仲裁庭由三名仲裁员组成。缔约双方应在缔约一方收到缔约另一方要求仲裁的书面通知之日起的两个月内各委派一名仲裁员。该两名仲裁员应在其后的两个月内共同推举一名与缔约双方均有外关系的第三国的国民为第三名仲裁员，并由缔约双方任命为首席仲裁员。

四、如果在收到要求仲裁的书面通知后四个月内专设仲裁庭尚未组成，缔约双方间又无其他约定，缔约任何一方可以提请国际法院院长任命尚未委派的仲裁员。如果国际法院院长是缔约任何一方的国民，或由于其他原因不能履行此项任命，应请国际法院中非缔约任何一方国民的资深法官履行此项任命。

五、专设仲裁庭应自行制定其程序规则。仲裁庭应依照本协定的规定和缔约双方均承认的国际法原则作出裁决。

六、仲裁庭的裁决以多数票作出。裁决是终局的，对缔约双方具有拘束力。应缔约任何一方的请求，专设仲裁庭应说明其作出裁决的理由。

七、缔约双方应负担各自委派的仲裁员和出席仲裁程序的有关费用。首席仲裁员和专设仲裁庭的有关费用由缔约双方平均负担。

第九条

投资争议的解决

一、缔约一方的投资者与缔约另一方之间就在缔约另一方领土内的投资产生的任何争议应尽量由当事方友好协商解决。

二、如争议在六个月内未能协商解决，当事任何一方有权将争议提交接受投资的缔约一方有管辖权的法院。

三、如涉及征收补偿款额的争议，在诉诸本条第一款的程序后六个月内仍未能解决，可应任何一方的要求，将争议提交专设仲裁庭，如有关的投资者诉诸了本条第二款所规定的程序，本款规定不应适用。

四、该仲裁庭应按下列方式逐案设立：争议双方应各任命一名仲裁员，该两名仲裁员推选一名与缔约双方均有外交关系的第三国的国民为首席仲裁员，头两名仲裁员应在争议任何一方书面通知另一方提出仲裁后的两个月内任命，首席仲裁员应在四个月内

推选。如在上述规定的期限内，仲裁庭尚未组成，争议任何一方可提请解决投资争端国际中心秘书长作出必要的委任。

五、仲裁庭应自行制定其程序。但仲裁庭在制定程序时可以参考解决投资争端国际中心仲裁规则。

六、仲裁庭的裁决以多数票作出。裁决是终局的，对争议双方具有拘束力。缔约双方根据各自的法律应对强制执行上述裁决承担责任。

七、仲裁庭应根据接受投资缔约一方的法律（包括其冲突法规则）、本协定的规定以及缔约双方均接受的普遍承认的国际法原则作出裁决。

八、争议各方应负担其委派的仲裁员和出席仲裁程序的费用，首席仲裁员的费用和仲裁庭的其余费用应由争议双方平均负担。

第十条 本协定的适用

本协定适用于在其生效之前或之后缔约任何一方投资者依照缔约另一方的法律和法规在缔约另一方的领土内进行的投资。

第十一条 磋 商

一、缔约双方代表为下述目的应不时进行会谈：
(一)审查本协定的执行情况；

- (二) 交换法律情报和投资机会;
- (三) 解决因投资引起的争议;
- (四) 提出促进投资的建议;
- (五) 研究与投资有关的其他事宜。

二、若缔约任何一方提出就本条第一款所列的任何事宜进行磋商, 缔约另一方应及时作出反应。磋商可轮流在北京和开罗举行。

第十二条

生效、期限和终止

一、本协定自缔约双方完成各自国内法律程序并以书面形式相互通知之日起下一个月的第一天开始生效, 有效期为十年。

二、如缔约任何一方未在本条第一款规定的有效期期满前一年书面通知缔约另一方终止本协定, 本协定将继续有效。

三、本协定第一个十年有效期满后, 缔约任何一方可随时终止本协定, 但至少应提前一年书面通知缔约另一方。

四、第一至第十一条的规定对本协定终止之日前进行的投资应继续适用十年。

由双方政府正式授权其各自代表签署本协定，以昭信守。

本协定于一九九四年四月二十一日在北京签订。一式两份，每份都用中文、阿拉伯文和英文写成。三种文本同等作准。若解释上发生分歧，以英文本为准。

中华人民共和国政府
代 表

钱基博

阿拉伯埃及共和国政府
代 表

拉·伊卜拉欣

تحرر من اصلين في اليوم من شبر عام ١٩٩٤ باللغات العربية والصينية والانجليزية ولكل منها نسخة الحجية، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتمد بالنص الانجليزى.

عن حكومة جمهورية الصين الشعبية	عن حكومة جمهورية مصر العربية
-----------------------------------	---------------------------------

الساده (١١)

الشراور

١ - يعقد مثلى الطرفين المتعاقدين «اجتماعات من وقت لآخر بغرض :

ا - مراجعة وتنفيذ هذا الاتفاق .

ب - تبادل المعلومات القانونية وفرص الاستثمار .

ج - حل النزاع الناشئ عن الاستثمارات .

د - تقديم عروض بشأن تنفيذ الاستثمار .

ه - دراسة العرض الآخرى المتعلق بالاستثمارات .

٢ - في حالة طلب اي من الطرفين المتعاقدين «الشراور بشان اي من الامور المذكورة في الفقرة

(١) من هذه المادة، فعلى الطرف المتعاقد الآخر ان يستجيب فوراً وتحقق الشراورات

بالتبادل في بكين والقاهرة .

الساده (١٢)

دخول الاتفاق حيز التنفيذ « لمدة السريان « والانها .

١ - تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الاول للشهر التالي بعد التاريخ الذي قام فيه الطرفان المتعاقدان بإبلاغ بعضهما البعض كتابة « باستكمال الاجراءات المعنوية « ويسرى هذا الاتفاق لمدة عشرة سنوات .

٢ - تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول اذا لم يخطر اي من الطرفين المتعاقدين كتبة الطرف المتعاقد الآخر بانها « هذه الاتفاقية قبل مرور سنه من تاريخ الانتهاء الشارطي في الفقرة (١١) من هذه المادة » .

٣ - بعد انتهاء « فترة العشرين سنة الاولى » فانه يمكن لاى من الطرفين المتعاقدين في اي وقت بعد ذلك انتهاء « هذه الاتفاقية باخطار الطرف المتعاقد الآخر كتابة قبل عام من تاريخ الانتهاء .

٤ - فيما يتعلق بالاستثمار الذي تم قبل تاريخ انتهاء « هذه الاتفاقية » فان الشروط الواردة بالمواد من (١١ الى ١١) تظل مطبقة لمدة عشر سنوات اخرى من تاريخ هذا الانتهاء « واشهادا على ذلك » - فان الموقعين ادناه المفوضون من حكوماتهم المعنية قد وقعا على هذا الاتفاق .

- ٢ - اذا لم يتم تسوية النزاع بالفاوضات في خلال ستة اشهر ؛ فان لاى من طرفى النزاع الحق فى تقديم النزاع الى المحكمة المختصة بالطرف المتعاقدين الذى قبل الاستثمار .
- ٣ - اذا نفخن النزاع ملنا كمعوض عن نزع ملكيه - ولم يتم تسويته في خلال ستة اشهر بعد استئناف الفاوضات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة، فيمكن تقديمها عند طلب اي من الطرفين المتعاقدين لمحكمة تحكيم خاصة ولا تطبق شروط هذه الفقرة - اذا كان المستثمر المعنى قد لجا الى الاجراء المذكور في الفقرة (٢) من هذه المادة .
- ٤ - تشكل محكمة التحكيم هذه - لكل حالة على حدى - بالطريق التالي :
يعين كل طرف من طرفى النزاع حكما وهذا الحكم يختاران مواطنًا من دولة ثالثة يكون لها علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين كثيرة ويتم تعين المحكمان الاولان في خلال شهرين من الاخطار الكافي للتحكيم والقدم بواسطة اي من طرفى النزاع للأخير ويختار الرئيس في خلال اربعة شهور فانا لم تشكل محكمة التحكيم - في خلال الفترة الموضحة أعلاه - فيمكن لاى من طرفى النزاع دعوة السكرتير العام للمركز الدولى لتسوية نزاعات الاستثمار ل القيام بالتعيينات الازمه .
- ٥ - تقرر المحكمة الاجراء الخاص بها وللمحكمة فيما يتعلق بتقرير الاجراء ان تسترشد باجراءات التحكيم للمركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار .
- ٦ - تصل المحكمة الى قرارها باغلبية الاصوات ووهذا القرار يكون نهائيا وملزما لكل من طرفى النزاع ويلتزم كلا الطرفين المتعاقدان بالقرار وفقا للقانون المحلي الساري لدى كلا منهم .
- ٧ - سوف تحكم المحكمة وفقا للقانون الطرف المتعاقدين المعنى بالنزاع الذي قبل الاستثمار بما فيه من قواعد بشأن تضارب القوانين ، وايضا شروط هذه الاتفاقية وكذا اسس العادة المترافق عليها للقانون الدولي القبوله من كلا الطرفين المتعاقدين .
- ٨ - يتحمل كل طرف متعاقدين تكاليف عضو المحكمة المعين من قبله وتكلفة تمثيله في اجراءات التحكيم اما تكلفة الرئيس المعين والتکاليف المتبقية فيتحملها طرفى النزاع بالتساوی .

المادة (١٠)

تطبيق هذه الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على الاستثمارات التي تمت بواسطة مستشارى اي من الطرفين المتعاقدين قبل او بعد دخولها حيز التنفيذ ، وفقا للقوانين والنواuges للطرف المتعاقدين الاخر في اراضي الطرف الاخير .

- ٤ - اذا لم يتم تسوية النزاع على هذا النحو في خلال ستة أشهر فانه يتم عرض الموضع على محكمة تحكيم خاصة بناً على طلب أحد الأطراف المتعارض .

٣ - تكون تلك المحكم من ٣ محكمين وتشكل في خلال شهرين من تاريخ استلام أحد الطرفين المتعارضين للاشعار الكتابي بطلب التحكيم من الطرف المتعارض الآخر ويعين كل من الطرفين المتعارضين حكماً واحداً يقيم هذان المحكمان - في غضون شهرين - باختيار حكم ثالث يكون مواطناً لدولته ثالثاً لها علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعارضين ويعين المحكم الثالث بواسطة الطرفان المتعارضان كرئيس لمحكمة التحكيم .

٢ - اذا لم يتم تشكيل محكمة التحكيم في خلال اربعة أشهر من تاريخ تسلم الاشعار الكتابي للتحكيم - فإنه يمكن لاى من الطرفين المتعارضين - في غياب اي اتفاق اخر - دعوة رئيس محكمة العدل الدولي لتعيين المحكم او المحكمين الذي لم يعيّنا بعد . فإذا الرئيس مواطناً لاى من الطرفين المتعارضين او منزع من القيام بهذه مهمته يدعى العضو الاعلى الثاني لمحكمة العدل الدولي للقيام بالتعيينات المطلوبة (بشرط الا يكون مواطناً لاى من الطرفين المتعارضين) .

١ - تحدد محكمة التحكيم الاجراء الخاص بها وتصل الى حكمها وفقاً لا حكم هذه الاتفاقية ومبادئ القانون الدولي المعترف بها لكلا الطرفين المتعارضين .

٦ - تصل محكمة التحكيم الى حكمها باختيارة الا صوات . هذا الحكم سوف يكون نهائياً وملزماً لكلا الطرفين المتعارضين . ويمكن لمحكمة التحكيم الخاصة توضيح اسباب حكمها بناءً على طلب اي من الطرفين المتعارضين .

٧ - يتحمل كل الطرف متعارض - تكاليف عضو المحكم العين من قبله وتكون ممثلة في اجراءات التحكيم ،اما انتكاليت المتلقى بالرئيس والمحكم فيتحملها لكلا الطرفين المتعارضين بالتساوی .

الساده (٩) تتمار نماهنات الا

- ١- يتم تسوية اي نزاع بين مستثمر احد الاطراف المتعاقدين وطرف متعاقد اخر فيما يتعلق باستثمار في اراضي الطرف المتعاقد الآخر، كلما كان هذا ممكنا بالطرق الوديّة من خلال المفاوضات بين طرفي النزاع.

المادة (٦)

التحويلات

سوف يضمن كل من الطرفين المتعاقدين طبقاً لقوانينه وتشريعاته لمستثمرى الطرف المتعاقد الآخر تحويل استثماراته وعوائدهم التي تمت في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين وتتضمن :-

- أ) رأس المال والبالغ المضاف للإرث على أو زيادة الاستثمارات .
- ب) الأرباح والحقوق والفوائد والدخل والقانونية الأخرى .
- ج) العوائد الناتجة عن النصفية الكلية أو الجزئية للاستثمارات .
- د) المدفوعات التي تتم طبقاً لاتفاق قرض مرتبط بالاستثمار .
- ه) الآنوات الواردة في الفقرة (١) - د من المادة (١) .
- و) سداد اتعاب المساعد الفني أو الخدمة الفنية واتعاب الإدارة .
- ز) سداد يتعلق بشروط وفقاً لعقد .

س) الملخص الذي يحصل عليها مواطنى أحد الأطراف المتعاقدين المسموح لهم بعمل متعلق باستثمار فى أراضى الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانينه ولواجه .

إن التحويلات المذكورة أعلاه ستتم وفقاً لسعر الصرف السائد الطرف المتعاقد الذى يقبل الاستثمار في تاريخ التحويل .

المادة (٧)

الاحتلال في الدين

إذا قام أحد الأطراف المتعاقدين أو إى وكيل عنه بدفع مبالغ لمستثمر بوجوب ضمان من الاستثمار ذلك المستثمر في أراضي الطرف المتعاقد الآخر ، فعلى الطرف الآخر الاعتراف بتحويل إى حق أو مطالبه لشن هذا المستثمر إلى الطرف المتعاقد السابق أو إى وكيل عنه ، ويعرف بحق الاحلال في الدين للطرف المتعاقد السابق أو كيله بهذه الحق أو المطالبه ، ولن يتجاوز هذا الحق أو المطالبه بالحق أو المطالبه الأصلية لهذا المستثمر .

المادة (٨)

النزاعات بين الأطراف المتعاقدة

- ١ - إى نزاع ينشأ بين الأطراف المتعاقدة يتعلق بتفسير وتطبيق قواعد هذه الاتفاقية يتم تسويته كلما كان هذا ممكناً بالتوافق من خلال الطرق الدبلوماسية .

- ٣ - ان المعاملة والحماية المذكورة في الفقرة (١) ، (٢) من هذه المادة لا تضمن أية معاملة تفضيلية تمنع بواسطة الطرف المتعاقد الآخر لاستثمارات مستمرى دولة ثالثة استناداً إلى عضوية ذلك الطرف المتعاقد في اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة أو سوق مشترك أو اتفاقية بشأن تلافي الاذواج الضريبي او تسهيلات تجارة الحدود .
- ٤ - لهذا كانت المعاملة المطبقة بواسطة أحد الطرفين المتعاقدين وفقاً لقوانينه ولوائحه للاستثمار أو الانشطة المرتبطة بذلك الاستثمارات لمستثمر الطرف المتعاقد الآخر - أكثر افضلية من تلك المنوحة وفقاً لهذا الاتفاق . فتطبق المعاملة الأكثر افضلية .

المادة (٤)

التأمين أو نزع الملكية

- ١ - يجب الا يقم اي من الطرفين المتعاقدين بنزع ملكية او تأمين او اتخاذ اجراءات مشابهة (المشار اليه فيما بعد بـ نزع الملكية) ضد استثمارات مستمرى الطرف المتعاقد الآخر في اراضيه ، الا في حالة توفر الشروط التالية : -
- ١) للصلح العام
 - ب) وفقاً لاجراء فاسون محل
 - ج) عدم التمييز .
 - د) في مقابل تعويض

- ٢ - ان التعويض المذكور في الفقرة ١ - (د) من هذه المادة يجب ان يعادل قيمة الاستثمارات المنزوع ملكيتها في الوقت الذي يتم اعلان قرار الصادرة فيه ويكون قابل للتحويل بعملة حرة وسوف يتم سداد التعويض بدون تأخير لا يبرر له .

المادة (٥)

التعويض عن الخسائر

- ان استثمارات مستمرى اي من الطرفين المتعاقدين في اراضي الطرف المتعاقد الآخر التي تتعرض لخسائر ناتجة عن حرب او حالة طوارئ قومية او ترد او شغب او اي احداث اخرى مشابهة سوف تمنع معاملة بواسطة الطرف المتعاقد الاخير اخذها في الاعتبار الاختلافات المناسبة لانتقال افضلية عن تلك التي يمنحها الطرف المتعاقد الاخير لمستمر دولة ثالثة .

١ - حقوق امتياز القيام باعمال «صادرة وفقا لقانون اوطبقا لعقد قانوني بما في ذلك حقوق امتياز البحث عن او استزراع او استخراج او استغلال موارد طبيعية» .

٢ - يعني اصطلاح «مستثرون» «وفقا لاي من الطرفين المتعاقدين» :-

(أ) الانشخاص الطبيعيون الذين يتمتعون بجنسية اي من الطرفين المتعاقدين وفقا لقوانينهما

(ب) شخصية ذات كيان اقتصادي مؤسسه وفقا لقوانين ذلك الطرف المتعاقد ويقيمه
في اقلية» .

٣ - يعني اصطلاح «عوائد» جميع الابادات الناتجة عن الاستثمار وعلى الاخص وليس الحصر
الارباح والفوائد عوائد رأس المال ومحصنة رباح والانتاج ، والاتعاب .

المادة (٢)

تشجيع وحماية الاستثمار

١) سوف يقوم كل طرف من الاطراف المتعاقد، بتشجيع وخلق ظروف افضل لمستثمرى الطرف
المتعاقد الآخر ، للقيام بالاستثمارات في اراضيه وسوف يسمح «وفقا لحق ممارسة السلطة
التي تمنحها قوانينه» بتلك الاستثمارات .

٢) تلقى استثمارات مستثمرى اي من الطرفين المتعاقدين - في جميع الاحوال - معاملة عادلة
ومنصفة وتتمتع بالحماية الكافية والا مان في اقلية الطرف المتعاقد الآخر ، ويواافق كلا
الطرفين المتعاقدين ائمه - دون المساس بقوانينه ولوائحه - لن يتخد اي اجراءات تعزيزية
او غير معقولة فيما يتعلق بالادارة ، الصيانة ، الانتفاع ، التمتع او التصرف في الاستثمارات
المقامة في اقلية لمستثمرى الطرف المتعاقد الآخر وسوف يراعى كل طرف متعاقد اي الالتزام
يمكن ان ينشأ فيما يتعلق بالاستثمارات لمستثمرى الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (٣)

معاملة الاستثمار

١ - تلقى الاستثمارات والأنشطة المرتبطة بالاستثمارات مستثمرى اي من الطرفين المتعاقدين
معاملة عادلة و منصفة و تتمتع بالحماية في اقلية الطرف المتعاقد الآخر .

٢ - ان المعاملة والحماية المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة سوف لا تكون
اقل افضليه عن تلك المنوحة للاستثمارات والأنشطة المرتبطة بتلك الاستثمارات لمستثمرى
دوله ثالثة .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقية

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية

بشأن

تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية (الشار إليها فيما بعد " بالطرفان المتعاقدان ") .

وهدى خلق ظروف أفضل للاستثمارات التي يقوم بها مستمرى أحد الطرفين المتعاقدين في اراضى الطرف المتعاقد الآخر .

وادراراً منها ان التشجيع والترويج والحماية المتبادلة لتلك الاستثمارات سيكون حافزاً لدفع انشطة الاستثمارات في كلا البلدين .

ورغبة في توثيق التعاون الاقتصادي بين الدولتين على أسس من المساعدة والمنفعة المشتركة .

قد اتفقا على ما يلى :

المادة (١)

تعريفات

لاغراض هذه الاتفاقية : -

ا - يعني اصطلاح " الاستثمارات " كل انواع الاصول المستمرة بواسطة مستمرى أحد الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً للقوانين واللوائح الخاصة بالطرف الآخر ويشمل على سبيل المثال وليس الحصر : -

ا - الملكيات المنشورة وغير المنشورة وكذلك اية حقوق ملكية اخرى كالبرهونات والامتيازات والصيانت وحقوق الانتفاع ومانع حكمها .

ب - حصة واسهم وسندات وآى شكل من اشكال المشاركة في الشركات .

ج - مطالبات باموال او اى اداء وفقاً لمقد «ذو قيمة اقتصادية» .

د - حقوق الطبع وحقوق الملكية الصناعية وحق المعرفة والشهرة .

AGREEMENT¹ BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA AND THE GOVERNMENT OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT CONCERNING THE ENCOURAGEMENT AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the People's Republic of China and the Government of the Arab Republic of Egypt (hereinafter referred to as Contracting Parties),

Intending to create favorable conditions for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

Recognizing that the reciprocal encouragement, promotion and protection of such investments will be conducive to stimulating business initiative of the investors and will increase prosperity in both States;

Desiring to intensify the economic cooperation of both States on the basis of equality and mutual benefits;

Have agreed as follows:

ARTICLE 1

Definitions

For the purpose of this Agreement,

1. The term "investment" means every kind of asset invested by investors of one Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the other Contracting Party in the territory of the Latter, and in particular, though not exclusively, includes:

¹ Came into force on 1 March 1996 by notification, in accordance with article 12.

(a) movable, immovable property and any other property rights such as mortgages, liens or pledges, usufruct and similar rights;

(b) shares, stock, debentures and any other kind of participation in companies;

(c) claims to money or to any other performance under contract having an economic value associated with investment;

(d) copyrights, industrial property rights, know-how and good-will;

(e) business concessions conferred by law or under contract permitted by law, including concessions to search for, cultivate, extract, or exploit natural resources.

2. The term "investors" means, with respect to either Contracting Party:

(a) natural persons who have nationality of that Contracting Party in accordance with its laws;

(b) economic entities established in accordance with the laws of that Contracting Party and domiciled in its territory.

3. The term "returns" means the amounts yielded by investments, and in particular, though not exclusively, includes profits, interests, capital gains, dividends, royalties or fees.

ARTICLE 2

Promotion and Protection of Investment

1. Each Contracting Party shall encourage and create favorable conditions for investors of the other Contracting Party for investments in its territory and, subject to its right to exercise powers conferred by its laws, shall admit such investments.

2. Investments of investors of either Contracting Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy the most constant protection and security in the territory of the other Contracting Party. Each Contracting Party agrees that without prejudice to its laws and regulations it shall not take any unreasonable or discriminatory measures against the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory of investors of the other Contracting Party. Each Contracting Party shall observe any obligation it may have entered into with regard to investments of investors of the other Contracting Party.

ARTICLE 3

Treatment of Investment

1. Investments and activities associated with investments of investors of either Contracting Party shall be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy protection in the territory of the other Contracting Party.

2. The treatment and protection referred to in Paragraph 1 of this Article shall not be less favorable than that accorded to investments and activities associated with such investments of investors of a third State.

3. The treatment and protection as mentioned in Paragraphs 1 and 2 of this Article shall not include any preferential treatment accorded by the other Contracting Party to investments of investors of a third State based on customs union, free trade zone, economic union, agreement relating to avoidance of double taxation or for facilitating frontier trade.

4. If the treatment to be accorded by one Contracting Party in accordance with its laws and regulations to investments or activities associated with such investments of investors of the other Contracting Party is more favorable than the treatment provided for in this Agreement, the more favorable treatment shall be applicable.

ARTICLE 4

Nationalization or Expropriation

1. Neither Contracting Party shall expropriate, nationalize or take similar measures (hereinafter referred to as "expropriation") against investments of investors of the other Contracting Party in its territory, unless the following conditions are met:

- (a) for the public interests;
- (b) under domestic legal procedure;
- (c) without discrimination;
- (d) against compensation.

2. The compensation mentioned in Paragraph 1, (d) of this Article shall be equivalent to the value of the expropriated investments at the time when expropriation is proclaimed, be convertible and freely transferable. The compensation shall be paid without unreasonable delay.

ARTICLE 5

Compensation For Losses

Investors of one Contracting Party who suffer losses in respect of their investments in the territory of the other Contracting Party owing to war, a state of national emergency, insurrection, riot or other similar events, shall be accorded by

the latter Contracting Party, if it takes relevant measures, treatment no less favorable than that accorded to investors of a third State.

ARTICLE 6

Transfer

1. Each Contracting Party shall, subject to its laws and regulations, guarantee investors of the other Contracting Party the transfer of their investments and returns held in the territory of the one Contracting Party, including:

- (a) capital and additional funds necessary for the maintenance of or for increasing the investment;
- (b) profits, dividends, interests and other legitimate income;
- (c) amount from total or partial liquidation of investments;
- (d) payment made pursuant to a loan agreement in connection with investment;
- (e) royalties in Paragraph 1, (d) of Article 1;
- (f) payments of technical assistance or technical service fee, management fee;
- (g) payments in connection with projects on contract;
- (h) earnings of nationals of the other Contracting Party who work in connection with an investment in the territory of the one Contracting Party in accordance with its laws and regulations.

2. The transfers mentioned above shall be made at the prevailing exchange rate of the Contracting Party accepting the investment on the date of transfer.

ARTICLE 7

Subrogation

If a Contracting Party or its Agency makes payment to an investor under a guarantee it has granted to an investment of such investor in the territory of the other Contracting Party, such other Contracting Party shall recognize the transfer of any right or claim of such investor to the former Contracting Party or its Agency and recognize the subrogation of the former Contracting Party or its Agency to such right or claim. The subrogated right or claim shall not be greater than the original right or claim of the said investor.

ARTICLE 8

Disputes between the Contracting Parties

1. Any dispute between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, as far as possible, be settled by consultation through diplomatic channel.

2. If a dispute cannot thus be settled within six months, it shall, upon the request of either Contracting Party, be submitted to an ad hoc arbitral tribunal.

3. Such tribunal comprises of three arbitrators. Within two months from the date on which either Contracting Party receives the written notice requesting for arbitration from the other Contracting Party, each Contracting Party shall appoint one arbitrator. Those two arbitrators shall, within further two months, together select a third arbitrator who is a national of a third State which has diplomatic relations with both Contracting Parties. The third arbitrator shall be appointed by the two Contracting Parties as Chairman of the arbitral tribunal.

4. If the arbitral tribunal has not been constituted within four months from the date of the receipt of the written notice for arbitration, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to appoint the arbitrator(s) who has or have not yet been appointed. If the President is a national of either Contracting Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the next most senior member of the International Court of Justice who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointment(s).

5. The arbitral tribunal shall determine its own procedure. The tribunal shall reach its award in accordance with the provisions of this Agreement and the principles of international law recognized by both Contracting Parties.

6. The arbitral tribunal shall reach its award by a majority of votes. Such award shall be final and binding on both Contracting Parties. The ad hoc arbitral tribunal shall, upon the request of either Contracting Party, explain the reasons of its award.

7. Each Contracting Party shall bear the cost of its appointed arbitrator and of its representation in arbitral proceedings. The relevant costs of the Chairman and the tribunal shall be borne in equal parts by the Contracting Parties.

ARTICLE 9

Settlement of Investment Disputes

1. Any dispute between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party in connection with an investment in the territory of the other Contracting Party shall, as far as

possible, be settled amicably through negotiations between the parties to the dispute.

2. If the dispute cannot be settled through negotiations within six months, either party to the dispute shall be entitled to submit the dispute to the competent court of the Contracting Party accepting the investment.

3. If a dispute involving the amount of compensation for expropriation cannot be settled within six months after resort to negotiations as specified in Paragraph 1 of this Article, it may be submitted at the request of either party to an ad hoc arbitral tribunal. The provisions of this Paragraph shall not apply if the investor concerned has resorted to the procedure specified in Paragraph 2 of this Article.

4. Such an arbitral tribunal shall be constituted for each individual case in the following way : each party to the dispute shall appoint an arbitrator, and these two shall select a national of a third State which has diplomatic relations with the two Contracting Parties as Chairman. The first two arbitrators shall be appointed within two months of the written notice for arbitration by either party to the dispute to the other, and the Chairman be selected within four months. If within the period specified above, the tribunal has not been constituted, either party to the dispute may invite the Secretary General of the International Center for Settlement of Investment Disputes to make the necessary appointments.

5. The tribunal shall determine its own procedure. However, the tribunal may, in the course of determination of procedure,

take as guidance the Arbitration Rules of the International Center for Settlement of Investment Disputes.

6. The tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be final and binding on both parties to the dispute. Both Contracting Parties shall commit themselves to the enforcement of the decision in accordance with their respective domestic law.

7. The tribunal shall adjudicate in accordance with the Law of the Contracting Party to the dispute accepting the investment including its rules on the conflict of laws, the provisions of this Agreement as well as the generally recognized principles of international law accepted by both Contracting Parties.

8. Each party to the dispute shall bear the cost of its appointed member of the tribunal and of its representation in the proceedings. The cost of the appointed Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the parties to the dispute.

ARTICLE 10

Applicability of this Agreement

This Agreement shall apply to investments which are made prior to or after its entry into force by investors of either Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the other Contracting Party in the territory of the Latter.

ARTICLE 11

Consultation

1. The representatives of the two Contracting Parties shall hold meetings from time to time for the purpose of:

- (a) reviewing the implementation of this Agreement;

(b) exchanging legal information and investment opportunities;

(c) resolving dispute arising out of investments;

(d) forwarding proposals on promotion of investment;

(e) studying other issues in connection with investments.

2. Where either Contracting Party requests consultation on any matters of Paragraph 1 of this Article, the other Contracting Party shall give prompt response and the consultation be held alternately in Beijing and Cairo.

ARTICLE 12

Entry into force, Duration and Termination

1. This Agreement shall enter into force on the first day of the following month after the date on which both Contracting Parties have notified each other in writing that their respective internal legal procedures have been fulfilled, and shall remain in force for a period of ten years.

2. This Agreement shall continue in force if either Contracting Party fails to give a written notice to the other Contracting Party to terminate this Agreement one year before the expiration specified in Paragraph 1 of this Article.

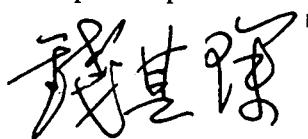
3. After the expiration of the initial ten-year period, either Contracting Party may at any time thereafter terminate this Agreement by giving at least one year's written notice to the other Contracting Party.

4. With respect to investment made prior to the date of termination of this Agreement, the provisions of Article 1 to 11 shall continue to be effective for a further period of ten years from such date of termination.

In witness whereof, the duly authorized representatives of their respective Governments have signed this Agreement.

Done in duplicate at Beijing on April 21, 1994 in the Chinese, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For the Government
of the People's Republic of China:

A handwritten signature in Chinese characters, likely '钱其琛', followed by a small superscript '1'.

For the Government
of the Arab Republic of Egypt:

A handwritten signature in Arabic, likely 'امير موسى', followed by a small superscript '2'.

¹ Qian Qichen.

² Amre Moussa.

[TRADUCTION — TRANSLATION]

ACCORD¹ ENTRE LA RÉPUBLIQUE POPULAIRE DE CHINE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ARABE D'ÉGYPTE RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de la République populaire de Chine et le Gouvernement de la République arabe d'Egypte (ci-après dénommés « les Parties contractantes »),

Soucieux de créer des conditions favorables aux investissements par des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Reconnaissant que l'encouragement, la promotion et la protection réciproques desdits investissements auront pour effet de stimuler les initiatives commerciales des investisseurs et d'accroître la prospérité des deux Etats;

Désireux d'intensifier la coopération économique entre les deux pays sur la base de l'égalité et de l'avantage mutuel;

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier

DÉFINITIONS

Aux fins du présent Accord :

1. Le terme « investissement » désigne les avoirs de toute nature investis par des investisseurs d'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante conformément aux lois et règlements de cette dernière, et notamment, mais non exclusivement :

(a) Les biens meubles et immeubles et autres droits réels tels qu'hypothèques, nantissements ou droits de gage, usufruits et droits semblables;

(b) Les actions, obligations et toutes autres formes de participation dans des sociétés;

(c) Les créances pécuniaires ou relatives à toute autre prestation contractuelle dotée d'une valeur économique associée aux investissements;

(d) Les droits d'auteur, les droits de propriété industrielle, le savoir-faire et la clientèle;

(e) Les concessions commerciales octroyées en vertu de la loi ou aux termes d'un contrat, y compris les concessions relatives à la prospection, la culture, l'extraction ou l'exploitation de ressources naturelles.

2. Le terme « investisseur » désigne en ce qui concerne l'une et l'autre des Parties contractantes :

¹ Entré en vigueur le 1^{er} mars 1996 par notification, conformément à l'article 12.

(a) Les personnes physiques qui possèdent la nationalité de ladite Partie contractante conformément à sa législation;

(b) Les entités économiques établies conformément à la législation de la Partie contractante et domiciliées sur son territoire.

3. Le terme « revenus » désigne les produits d'un investissement et en particulier mais non exclusivement les bénéfices, intérêts, plus-values, dividendes, redevances ou commissions.

Article 2

PROMOTION ET PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

1. Chaque Partie contractante encourage les investisseurs de l'autre Partie contractante à effectuer des investissements sur son territoire, crée des conditions favorables à cet effet et accepte ces investissements, sous réserve de son droit à exercer les pouvoirs qui lui sont conférés par sa législation.

2. Les investissements effectués par des investisseurs d'une Partie contractante bénéficient en tout temps d'un traitement juste et équitable ainsi que de la protection et de la sécurité la plus constante sur le territoire de l'autre Partie contractante. Chaque Partie contractante s'engage, sans préjudice de ses lois et règlements, à ne prendre aucune mesure déraisonnable ou discriminatoire à l'égard de la gestion, du maintien, de l'utilisation, de la jouissance ou de la liquidation d'investissements effectués sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante. Chaque Partie contractante s'acquitte de toute obligation contractée en ce qui concerne les investissements effectués par les investisseurs de l'autre Partie contractante.

Article 3

TRAITEMENT DES INVESTISSEMENTS

1. Les investissements et les activités liées aux investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante bénéficient d'un traitement juste et équitable et d'une protection sur le territoire de l'autre Partie contractante.

2. Le traitement et la protection visés au paragraphe 1 du présent Article ne sont pas moins favorables que ceux accordés aux investissements et aux activités connexes des investisseurs d'un Etat tiers.

3. Le traitement et la protection visés aux paragraphes 1 et 2 du présent Article ne comprennent pas tout traitement préférentiel accordé par l'autre Partie contractante aux investissements effectués par des investisseurs d'un Etat tiers en raison de l'appartenance à une union douanière, une zone de libre-échange, une union économique, un accord tendant à éviter la double imposition ou à faciliter le commerce frontalier.

4. Si le traitement devant être accordé par une Partie contractante conformément à ses lois et règlements aux investissements ou activités connexes d'investisseurs de l'autre Partie contractante est plus favorable que celui prévu dans le présent Accord, le traitement le plus favorable sera appliqué.

*Article 4***NATIONALISATION OU EXPROPRIATION**

1. Aucune Partie contractante ne prend des mesures d'expropriation, nationalisation ou mesures semblables (ci-après appelées « expropriation ») à l'égard d'investissements effectués par les investisseurs de l'autre Partie contractante sur son territoire, si ce n'est pour les raisons suivantes :

- (a) L'intérêt public;
- (b) Dans le cadre d'une procédure juridique interne;
- (c) Sans discrimination;
- (d) Moyennant indemnisation.

2. L'indemnisation mentionnée au paragraphe 1 *d* du présent Article sera équivalente à la valeur des investissements expropriés au moment où la décision d'exproprier est annoncée, convertible et librement transférable. Elle sera versée sans délai indu.

*Article 5***INDEMNISATION POUR PERTES**

Les investisseurs de l'une des Parties contractantes dont les investissements sur le territoire de l'autre Partie contractante subissent des pertes du fait d'une guerre, d'un état d'urgence nationale, d'une révolte, d'émeutes ou autres événements de même nature, se voient accorder par cette dernière, si celle-ci prend les mesures appropriées, un traitement non moins favorable que celui accordé aux investisseurs d'un Etat tiers.

*Article 6***TRANSFERT**

1. Sous réserve de ses lois et règlements, chaque Partie contractante garantit aux investisseurs de l'autre Partie contractante le transfert de leurs investissements et revenus dont ils disposent sur le territoire de la première Partie contractante, notamment :

- (a) Les capitaux et fonds supplémentaires nécessaires pour le maintien ou l'accroissement des investissements;
- (b) Les bénéfices, dividendes, intérêts et autres revenus légitimes;
- (c) Le produit de la liquidation totale ou partielle des investissements;
- (d) Les remboursements de prêts en rapport avec l'investissement;
- (e) Les redevances visées au paragraphe 1 *d* de l'Article 1;
- (f) Les paiements au titre de l'assistance technique ou de la prestation de services techniques et les honoraires de gestion;
- (g) Les versements en rapport avec les projets réalisés au titre de contrats;

(h) Les rémunérations des ressortissants de l'autre Partie contractante employées au titre d'un investissement sur le territoire de la première Partie contractante conformément à ses lois et règlements.

2. Les transferts susmentionnés se feront au taux de change en vigueur à la date du transfert sur le territoire de la Partie contractante acceptant l'investissement.

Article 7

SUBROGATION

Si l'une des Parties contractantes ou tout organisme par elle désigné effectue des paiements à un investisseur au titre d'une garantie qu'elle a accordée à un investissement dudit investisseur sur le territoire de l'autre Partie contractante, cette dernière reconnaît le transfert de tout droit ou créance dudit investisseur à la première Partie contractante ou à tout organisme par elle désigné et reconnaît le transfert desdits droits et créances à la première Partie contractante ou à l'organisme par elle désigné. Les droits ou créances ainsi subrogés n'excèdent pas les droits ou créances initiaux de l'investisseur.

Article 8

DIFFÉRENDS ENTRE LES PARTIES CONTRACTANTES

1. Tout différend entre les Parties contractantes concernant l'interprétation ou l'application du présent Accord sera dans la mesure du possible réglé dans le cadre de consultations par la voie diplomatique.

2. Si un différend ne peut pas être ainsi réglé dans un délai de six mois, il peut être porté, à la demande de l'une ou l'autre Partie contractante, devant un tribunal arbitral *ad hoc*.

3. Ce tribunal est composé de trois arbitres. Dans les deux mois à partir de la date à laquelle l'un ou l'autre Partie contractante reçoit notification écrite de la demande d'arbitrage présentée par l'autre Partie contractante, chaque Partie contractante désigne un arbitre. Les deux arbitres choisissent dans un délai de deux mois un troisième arbitre qui est un ressortissant d'un Etat tiers entretenant des relations diplomatiques avec les deux Parties contractantes. Le troisième arbitre sera désigné par les deux Parties contractantes comme Président du tribunal arbitral.

4. Si le tribunal arbitral n'est pas constitué dans un délai de quatre mois à compter de la date de réception pour l'une ou l'autre des Parties contractantes de la notification écrite de la demande d'arbitrage émanant de l'autre Partie contractante, l'une ou l'autre des Parties contractantes peut, à défaut de tout autre accord, inviter le Président de la Cour internationale de Justice à nommer l'arbitre ou les arbitres qui n'auraient pas encore été désignés. Si le Président est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, ou s'il est empêché pour tout autre motif de s'acquitter de cette tâche, il est demandé au membre de la Cour internationale de Justice de rang immédiatement inférieur qui n'est pas un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes de procéder aux nominations nécessaires.

5. Le tribunal arbitral arrête lui-même sa procédure. Il prend ses décisions conformément aux dispositions du présent Accord et aux principes de droit international reconnus par les deux Parties contractantes.

6. Le tribunal arbitral se prononce à la majorité de voix. Sa décision est sans appel et a force exécutoire par les deux Parties contractantes. Sur la demande de l'une ou l'autre des Parties contractantes, le tribunal arbitral *ad hoc* expose les raisons de sa décision.

7. Chaque Partie contractante prend à charge les frais de l'arbitre qu'elle a désigné et de sa représentation à la procédure arbitrale. Les frais du Président du tribunal sont répartis à égalité entre les Parties contractantes.

Article 9

RÈGLEMENT DES DIFFÉRENDS EN MATIÈRE D'INVESTISSEMENTS

1. Tout différend entre un investisseur de l'une des Parties contractantes et l'autre Partie contractante relatif à un investissement effectué sur le territoire de l'autre Partie contractante sera, dans la mesure du possible, réglé à l'amiable dans le cadre de négociations entre les parties au différend.

2. Si le différend ne peut pas être réglé dans le cadre de négociations dans les six mois, il peut être soumis par l'une ou l'autre des parties au tribunal compétent de la Partie contractante acceptant l'investissement.

3. Si un différend relatif au montant de l'indemnisation pour expropriation ne peut pas être réglé dans un délai de six mois après l'ouverture de négociations comme spécifié au paragraphe 1 du présent Article, il peut être porté, à la demande de l'une ou l'autre partie devant un tribunal arbitral *ad hoc*. Les dispositions du présent paragraphe ne s'appliquent pas dans le cas où l'investisseur concerné a eu recours à la procédure spécifiée au paragraphe 2 du présent Article.

4. Ce tribunal arbitral sera composé, dans chaque cas, de la façon suivante : chaque partie au différend désigne un arbitre et les deux arbitres choisissent à leur tour un ressortissant d'un Etat tiers ayant des relations diplomatiques avec les deux Parties contractantes comme Président du tribunal arbitral. Les deux premiers arbitres sont nommés dans les deux mois qui suivent notification écrite d'arbitrage par l'une ou l'autre partie au différend à l'autre, et le Président est désigné dans un délai de quatre mois. Si au cours de la période susmentionnée le tribunal n'a pas été constitué, l'une ou l'autre partie au différend peut demander au Secrétaire général du Centre international de règlement des différends en matière d'investissement de désigner les arbitres.

5. Le tribunal fixe lui-même ses règles de procédures. Toutefois, il peut s'inspirer pour ce choix des règlements en matière d'arbitrage du Centre international pour le règlement des différends en matière d'investissement.

6. Le tribunal prend sa décision à la majorité des voix. Cette décision est sans appel et a force exécutoire pour les deux parties au différend. Les deux Parties contractantes s'engagent à appliquer la décision conformément à leurs législations nationales respectives.

7. Le tribunal se prononce conformément à la législation de l'Etat contractant acceptant l'investissement, y compris ses règlements en matière de conflit de lois,

les dispositions du présent Accord et les principes de droit international généralement reconnus et acceptés par les deux Parties contractantes.

8. Les Parties contractantes prennent à leur charge les frais de leur arbitre et de leur représentation à la procédure arbitrale. Les frais du Président et les autres frais sont répartis à égalité entre les parties au différend.

Article 10

APPLICABILITÉ DU PRÉSENT ACCORD

Le présent Accord s'applique aux investissements effectués avant comme après son entrée en vigueur par des investisseurs d'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante conformément aux lois et règlements de cette dernière.

Article 11

CONSULTATION

1. Les représentants des deux Parties contractantes se réunissent périodiquement aux fins :

- (a) De suivre l'application du présent Accord;
- (b) D'échanger des informations d'ordre juridique et concernant les possibilités d'investissements;
- (c) De résoudre les différends découlant d'investissements;
- (d) De transmettre des propositions relatives à la promotion des investissements;
- (e) D'étudier d'autres questions concernant les investissements.

2. Lorsque l'une ou l'autre des Parties contractantes sollicite la tenue de consultations sur toute question visée au paragraphe 1 du présent Article, l'autre Partie contractante accède sans délai à sa demande et les consultations ont lieu tour à tour à Beijing et au Caire.

Article 12

ENTRÉE EN VIGUEUR, DURÉE ET DÉNONCIATION

1. Le présent Accord entrera en vigueur le premier jour du mois suivant la date à laquelle les deux Parties contractantes se seront notifié par écrit l'accomplissement de leurs procédures juridiques nationales respectives, et demeurera en vigueur pendant une période de dix ans.

2. Le présent Accord restera en vigueur si l'une des Parties contractantes ne notifie pas par écrit à l'autre Partie contractante son intention de le dénoncer un an avant la date d'expiration prévue au paragraphe 1 du présent Article.

3. A l'expiration du délai initial de dix ans, chacune des Parties contractantes pourra à tout moment dénoncer le présent Accord moyennant un préavis écrit d'un an au moins à l'autre Partie contractante.

4. En ce qui concerne les investissements effectués avant la date d'expiration du présent Accord, les dispositions des Articles 1 à 11 continueront à s'appliquer pendant une nouvelle période de dix ans à compter de cette date.

EN FOI DE QUOI les représentants dûment autorisés par leurs gouvernements respectifs ont signé le présent Accord.

FAIT à Beijing le 21 avril 1994 en double exemplaire en langues chinoise, arabe et anglaise, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement
de la République populaire de Chine :

QIAN QICHEN

Pour le Gouvernement
de la République arabe d'Egypte :

AMRE MOUSSA
